

اللّسانيات القضائية في الجزائر بين الواقع والمأمول
-الشرطة القضائية بسيدي بلعباس أنموذجا-

Forensic linguistics in Algeria
Case study the judicial police of SBA

الأستاذة بوخاتمي الزهرة
جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)
Zahrazouzou18@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/12/25

تاريخ الاستلام: 2021/07/18

ملخص:

يفتح علم اللّغة في ظل تسامي الدّراسات البينية على روافد علميّة متعدّدة، فاكتمح مجال القانون كغيره من المجالات ممّا ولّد تيارا لسانياتيا قد يسمه البعض باللسانيات الجنائية، وبعضهم باللسانيات القضائية، علم اللّغة الشرعي وغيرها من المصطلحات التي تقابل المصطلح الانجليزي. *Forensic linguistics*، فأصبح علما قائما بذاته، له من الضّرورة والحتمية ما أّر رجال القضاء إلى الاستناد عليه في فكّ الكثير من ألغاز الجرائم، لا سيما وأنّ البصمة اللّغوية قد أمست دليلا يؤخذ به في مسارات التّحقيق بأنواعها رفعا للّبس وتحقيقا للعدالة في حال تعلّقت القضايا باللّغة.

ما ترومه الباحثة في طيّ هذه الورقة البحثية، هو الجوس في مسارب إشكاليات عديدة، تتعلّق فيما تتعلّق بالبحث في اللّسانيات القضائية ماهية وتأثيرها، ثمّ الولوج إلى مجمل مجالاتها وأهميّتها، مع اكتساح مجال الأمن الوطني لاستجلاء واقع اللّسانيات القضائية في سلك التّحقيق القانوني في الجزائر من خلال تحليل بيانات استبائية قائمة على تفعيل المنهجين الكمي والتّوحي للإحاطة بالإشكاليات البحثية والتّحقّق من الفرضيات المحتملة.

فما هو واقع اللّسانيات القضائية في سلك التّحقيق الأمني في الجزائر؟

الكلمات المفتاحية: اللّسانيات القضائية، التّحقيقات، الشرطة، البصمة اللّغوية.

Abstract:

Linguistics is opening up under the interdisciplinary studies on multiple scientific fields, such as the law, which making a new subfield called Forensic linguistics, but in the arabic language, the concept wears different terms such as criminal linguistics, legal linguistics or juridical linguistics. It became a necessary scientific study that used in solving many mysteries of crimes. As the linguistics fingerprint has become an evidence to be taken in all kinds of investigations - specially that based on language- to achieve the justice.

What the researcher tends in this research paper is to investigate many problems related to the definitions and birth of forensic linguistics, and seeking to mention its importance and fields in the Algerian legal investigation, by using both: quantitative and qualitative methods.

Key words: forensic linguistics, investigations, police, linguistic fingerprint

تمهيد:

استغرق البحث اللغوي في البلدان العربية تنقيبا في حفريات التأثيل العربي بغية إيجاد منابع تومئ بأسبعية العرب دون غيرهم في المجال، لا بأس في ترويج مادة القدامى اعتزازا بهم وتعزيزا لما أثمروه من وعي فكري لا ينفصّ حوله إثنان، ولكن في ظلّ التخبّط في المنازعات الأيديولوجية الرّاهنة، ودينامية التطوّر السريع الذي تشهده جلّ القطاعات العلمية، كان لا بدّ من تعزيز المحاولات المسيرة لهذه الحركية، وما البحث اللسانيّ إلّا مآلا للنموّ الغزير في المفاهيم وشحنا للصّناعة المصطلحية التي ما انفكّ الباحث اللسانيّ بصفة عامّة والعربيّ بصفة خاصّة يهيم وسط الرّكام العلمي قراءة، فهما وتصنيفا لاستدراكه.

اللسانيات القضائية أو كما يسمّيها البعض بالقانونية أو الجنائية دراسة بينية حديثة في خضمّ الدّراسات اللسانية التطبيقية المعاصرة، تولّدت عن علم اللّغة التّطبيقيّ، مكتسحة سياق العلوم القانونية، مغترفة من العلوم اللّغوية وآلياتها التقنيّة التحليلية لتعمل على فكّ ألغاز بعض الجرائم القضائية، تمّ اكتشافها، تطبيقها وتطويرها في المملكة البريطانية والولايات المتّحدة الأمريكيّة، بينما تبقى هذه المقاربة اللسانية رهينة الجهل والتّجاهل في البلدان النامية نظيرا وتطبيقا.

فبعض الكلمات أو لنسمّيها البصمات اللّغوية شفهيّة كانت أو مكتوبة من شأنها أن تحيل أو توجّه التحقيق الجنائي فتؤدّي إلى معرفة هويّة الجاني، في سبيل تحقيق العدالة المنشودة.

1/ المصطلح: لسانيات جنائية أم قانونية؟ علم اللّغة القضائي أم علم اللّغة الشرعيّ؟

تعدّدت المصطلحات للمفهوم الواحد، فإذا أمعنا النّظر في كلمة الجنائية المنسوب إليها، تعدّ أحد أنواع الجرائم، وبالتالي نسبة الجنائية إلى اللسانيات تنزيه لها عن باقي أنواع الجرائم من جنح ومخالفات، وورود التسمية على هذا النّحو قد يتعلّق بالقضايا التي تتّصل بالجنائيات فحسب. أمّا القانونية، فتتنازعها مجالات متعدّدة من قبيل اللّغة القانونية بخطاباتها المؤدّجة حسب أسيقة الاستعمال، من ذلك نصوص القوانين، خطابات المحقّقين من شرطة قضائية أو قاضي التحقيق، وحتى الخطابات المتداولة في قاعات المحاكم من قبل خطابات القضاة، المحامين، جنبا إلى جنب مع خطابات الشّاهد والمتّهم، وهنا تكمن الفوارق في ثقلها ووزنها تبعا لقيمة مرسلها.

أمّا فيما يخصّ الشرعيّ، فمصطلح منسوب للشرع، ولللسانيات في هذا المقام، ويعني حقًا تمنحه اللغة للشخص بحيث تبيح له الإلتجاء إلى قدر من القوّة، لدحض المخاطر المحيطة به أو لإرشاد العدالة في مجال التّحقيقات. إنّ مصطلح القضائية يشمل المجالات كلّها، تمّ تبنّيه من قبل العديد من المتخصّصين في المجال. نذكر على سبيل التّمثيل لا الحصر: محمّد بن ناصر الحقباني عندما ترجم لجون أولسون أحد رواد ومنظري هذا التّخصّص البيئي. يلاحظ المطلّع أنّ المصطلحات الموضوعية زبّيقية تنسج مفاهيم متداخلة فيما بينها، فيما ارتأينا الأخذ بمصطلح القضائية كونه أشمل وأعمّ.

2/ مفهوم اللّسانيات القضائية:

يستوجب علم اللغة القضائي في وقتنا الرّاهن ضرورة تكثيف الجهود من قبل حفيفة القائمين على الدّراسات اللّغوية الحصيصة، ما يستدعي منهم التّركيز على تحقيق مهارات تحليلية للغة استنادا إلى التّكنولوجيا المعاصرة، بغية ترويض بعض الأبحاث في تخصّصات مجاورة وأجراً مفهوم الدّراسات البيئية التي أمست بلا منازع مطلب العلم العملي والنّظري على حدّ سواء، فمجمال التّخصّصات إلّا وتغترف من بعضها البعض مفاهيم وآليات تنظرية وتطبيقية.

تعرّف اللّسانيات القضائية على أنّها "دراسة اللغة والقانون، تغطّي موضوعات من اللغة القانونية وخطابات المحكمة.. كما تخصّ اللّغوي الذي يساهم في إيجاد الأدلّة، فهو بمثابة خبير للدّفاع والإدعاء في مجالات مختلفة كالابتزاز، العلامات التجارية، رسائل التّحذير..."¹، إذ تعمل على إشراك اللّغوي في مسائل القضاء والخطابات القانونية.

كما تستخدم لاكتشاف معلومات حول جريمة من خلال الفحص العلميّ الدّقيق للأشياء والمواد المنتمية لموطن الجريمة"²، فالجريمة كما جاء في تعريفها: " فعل يعاقب عليه الفرد من قبل القانون، كأن يرتكب جريمة خطيرة أو صغيرة من قبل سرقة المتاجر، يدان حينها بارتكاب جريمة ضدّ الإنسانية...."³، فهي فعل أو امتناع عن فعل يُجرّمه القانون ويقرّر له عقوبة، وهي أنواع: مخالفات، جنح وجنايات، أمّا الجنايات فهي الجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو بالسّجن المؤبّد أو المؤقت بين خمس سنوات وعشرين سنة، بينما الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالحبس من شهرين إلى خمس سنوات أو بالغرامة التي تتجاوز عشرين ألف دينار جزائري، فيما تعدّ المخالفات ذات الضّرر الضّعيف، عقوبتها من يوم على الأقل إلى شهرين حبسا والغرامة من مائتي دينار جزائري إلى عشرين ألف دينار.⁴ نستشفّ من ذلك أنّ هذه الأنواع متفاوتة من حيث خطورتها، والعقوبات المؤصدة لها.

3/ نشأة اللّسانيات القضائية

ظهرت اللّسانيات القضائية نتيجة ضرورة ملحة أفرزها الغموض الذي شاب بعض القضايا القانونية، والتي تم فكّ ألغازها من خلال أجراً التحليلات اللغوية باعتبار اللغة بصمة ودليلاً يؤخذ به للاستدلال على الجناة، وأول قصة كانت السبب في إحداث هذه الطفرة العلمية سنة 1968م ما زوي عن أستاذ اللّسانيات "جان سفارتفيك" ⁵Jan Svartvik الذي أعاد تحليل تصريحات "تيموثي جون إيفانز"، إذ كان هذا الأخير متّهما بقتل زوجته وابنته، حكمت عليه المحكمة بالإعدام شنقاً، لكن بعد مرور ثلاث سنوات، حلّ سفارتفيك أقوال إيفانز أثناء استجوابه من قبل الشرطة، فلاحظ أنّ هناك أساليب لغوية مختلفة بين التصريح الأصلي الذي أقرّ فيه بقتل زوجته، وبين أقواله الأخرى التي تعارض تماماً تصريحه الأصلي.

قامت دراسة سفارتفيك على ملاحظة العلاقات الإسنادية الخارجية بين جمل التصريحات، عمل خلالها على تحليل الأفعال الإسنادية المتمثلة في مجموعة من التراكيب الفعلية والتي يكون الفاعل فيها ظاهراً أو مستتراً، كما توصل اللسانياتي من خلال أجراً عملية التأويل التركيبي إلى أنّ جمل التصريح الأساسي تقوم على توظيف أدوات الربط وحروف العطف، وكذا الجمل الفعلية يكون المسند إليه فيها مستتراً ومرتبطة بتركيب فعلي آخر وارد في إحدى التصريحات.

أدى ذلك إلى التشكيك في نية إيفانز وكأنّه حاول التستر على القاتل الحقيقي، فقاموا من جديد باستدعاء جاره "جون كريست" John Christ والذي كان قاتلاً محترفاً، إذ حاول إثبات الجريمة على كاهل إيفانز، وبعد اكتشاف الحقيقة، أصدرت المحكمة حكم الإعدام بحقه وتمّت تبرئة إيفانز وردّ الاعتبار له. تعدّ أعمال سفارتفيك بذلك أول حالة استخدمت ضمن مجال اللّسانيات القضائية، استوجب الأمر على الشرطة ضرورة توثيق التصريحات جملة وتفصيلاً دون إهمال تفاصيلها ولو كانت صغيرة.

أمست اللّسانيات القضائية في العالم الغربي علماً قائماً بذاته، يستمدّ شرعيته من خلال ميدنته وتطبيقه، فقد تبوّأ دوراً هاماً في فكّ ألغاز الجرائم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ما يفتأ القضاة والمحامون يستعينون بالخبراء اللغويين في القضايا التي تنسج علائق وثيقة باللغة⁶. من ذلك ما قام به مالكوم كولثارد Malcolm Coulthard سنة 1990 إذ حلّ إفادات الشرطة، من قبيل النصّ المنسوب لديرليك بنتلي Derck Bentley الذي شنق في الخمسينيات من القرن الماضي، وعفي عنه فيما بعد على يد مالكوم كولثارد⁷.

صف إلى ذلك، أنّ اللّسانيات القضائية أمست نظاماً قائماً بذاته له منظّمات جمعوية من قبيل "الجمعية العالمية للّسانيات القضائية" والتي أنشأت عام 1993م، ومنشورات خاصّة كـ "المجلة العالمية للخطاب، اللغة والقانون" المؤسسة سنة 1994م، وملتقى دولي يعقد كلّ سنتين. ناهيك عن المؤلّفات، فهناك ثلاثة كتب

رئيسية في المجال: كولتهارد جونسون 2007، جيونز 2003، أولسون الطبعة الثانية 2008، وعدد من الدراسات المتخصصة: كوتريل 2003، إيدز 2008، هيفر 2005، هايدون 2005 وروك 2007.⁸

4/ اللسانيات القضائية ولغة القانون:

تعدّ اللغة في إطار اللسانيات القضائية دليلاً لغوياً متمثلاً في: "أي نوع من التّصوص منطوقة، موقّعة أو مكتوبة، يمكن استخدامها في التّحقيق الجنائي كدليل لغويّ في المحكمة"⁹. تتنوّع هذه التّصوص من رسائل تهديد، إلى طلب فدية، مكالمات مجهولة، رسائل انتحار...

أمّا لغة القانون عبارة عن "سجلّ مميّز بالتّكرار، من ذلك تكرار الأسماء بدلاً من الضّمائر، كما تحدّد المصطلحات التّقنية المفاهيم للتّقليل من الغموض، ويتمّ استخدام جمل معقّدة من شأنها توفير معلومات حول سياقات غير لغوية، وكذا اعتماد الصّيغات التّعبيرية لضمان الاتّساق عبر الحالات"¹⁰، يتّضح من ذلك، أنّه لا يمكن ممارسة الخطاب القانوني إلّا من كان واعياً ببنيته، متمرساً على أجزائه.

5/ موضوع علم اللغة القضائي:

يشتمل علم اللغة القضائي بمفهومه الواسع على جوانب متعدّدة، اللغة المكتوبة للقانون لا سيما لغة التشريع، الخطاب القانوني المنطوق كلغة إجراءات المحاكم واستجوابات الشّركة، والعدالة الإجتماعية المتجسّدة في القضايا القانونية ذات البعد اللّغوي المكتوب والمنطوق، بالإضافة إلى توفير الأدلّة اللّغوية بمختلف مصادرها وتوجّهاتها من أدلّة تخصّ المؤلّف، وأخرى تُعنى بتعليم وتعلّم اللغة القانونية بنوعيتها، زيادة على التّرجمة القانونية.

6/ مجالات اللسانيات القضائية

✓ إثبات هويّة المؤلّف: يتمّ استخدامه للتعرفّ على صوت في تسجيل معيّن. إنّ العمل على دراسة الوحدات اللّغوية لأي علامة لغوية يساعد المحقّقين في الكشف عن هوية المجرمين، فالصّوت هو الأكثر قيمة في مسار هذه التّحقيقات، إذ اللّكنة أقلّ عرضة للاتّفاق والمواقعة بين المجرمين من قبيل بعض المعارضات كالمفردات والتّراكيب، إذ من الممكن اتّقاؤها بغية تضليل مسار تحقيق العدالة.

✓ تحقيق هوية مؤلّف: يكتسح هذا المجال ركح اللسانيات القضائية، إذ يعتمد فيه المحقّقون على بعض التّقنيات الاحصائية المعيّنة بغية ربط نصّ ما بكاتبه عن طريق مقارنة النصّ محلّ الشّبهة بنصوص أخرى للكاتب المحتمل.¹¹

✓ علم اللهجات: تتصل غالبا بالتسجيل المسموع أو المرئي، إذ يُكَلَّف اللسانيّ بتحقيق اللّكنة أو اللهجة، ثمّ يقوم بمقارنتها باللهجة المسجّلة في الشّريط¹². فالوحدات اللّغوية المستعملة مفردة كانت أو نصّا تكشف عن المتكلّم بأنساقها وخلفياتها، عن تكوينه الاجتماعي، الدّيني، العلمي، النّفسي وغيره، عندما يتكلّم المرء فإنّه يُعلم -في هامش الحديث عن موضوعه- الخبير اللّغوي عن موقفه ومستواه، فضلا عن انتمائه وشعوره وغير ذلك من الأمور التي يسعى المتلقّي لاستقصائها من لغة المتحدث، إلّا الصّمت فهو العامل الوحيد لإثارة الغموض.

✓ القضايا المدنية: من قبيل العلامات التجارية، الملصقات التجارية، منازعات العقود والتّشهير.¹³

7/ التحليل اللّغوي القضائي:

أ / الخبير اللّغوي:

يشكّل الخبير اللّغوي ضرورة ملّحة في سير التّحقيق القضائي لاستجلاء الحقيقة وتحقيق العدالة، ففي بعض الحالات "يطلب من اللّغوي تقديم المساعدة في التّحقيق أو تقديم الأدّلة للإستناد إليها في المحكمة، ففي الخطاب اللّغوي كان هناك تركيز كبير على قواعد قبول أدّلة تحديد المؤلّف في الاجراءات الجنائية، لكن القواعد التي يقدّمها الخبير اللّغوي أوسع من ذلك. إذ لا يقتصر عمله على تحديد المؤلّف أو تقديم أدلة للمحاكم الجنائية، المحقّق اللّغوي يمكن اعتباره جزء من اللّسانيات القضائية إذ يقدّم المشورة والآراء للتّحقيق¹⁴. يقوم الخبير الجنائي بتحليل النّصوص مستوعبا كونها تحيل على شخصية الفرد (الفردية) ، الخصائص العامّة لمجتمع اللّغوي أو طبقة الاجتماعية، من خلال ألفاظ وعبارات الحياة العامّة.

ب/ لغة التّحقيق وآلياته:

1/ اللهجة Dialect:

يلعب التّباين اللّهجي فرقا متّسع التّظير في عمليات التّحقيق في قضية قانونية بين المتّهم والمحقّق والكاتب لأقوال المتّهم، فانتفاء هذه الأطراف لجماعات لغوية متباينة different linguistic groups على المستوى اللّهجي أو اللّغوي أمر ينمّ بخطورة على سير مسارات التّحقيق.

ج/ التلاعب اللّغوي Linguistic manipulation :

يتمنّج التلاعب اللّغوي المطرود في الاستعمال من قبل المحقّقين في استخدام اللّغة لتقويض أو تعزيز أدّاءات المتّهم أو الشّاهد في السّياق القانوني، إذ يلجأ المحقّق إلى التّنوّيع في الصياغة اللّغوية للتلاعب برواية الشّاهد وأجوبة المتّهم.

كمثال على ذلك استجواب متهم في جريمة جماعية بتقنية التلاعب اللغوي أثر عن صمت المتهم بعد الإصرار على إنكار فعلته¹⁵:

المحقق: لقد أخبرني سابقاً أنك كنت في مكان الجريمة أو كنت مشاركاً فيها.

المتهم: لم أشارك في جريمة من قبل.

المحقق: لم تكن في المكان؟!

المتهم: لم أشارك، ولا أعرف ما جرى.

المحقق: نفترض أنه كان بينكم جميعاً علاقة عرضية، فوافقت بحسن نية على مشاركتهم.

المتهم: كلاً. لم أوافق على المشاركة.

المحقق: هل سبق لك أن شاركت في مثل هذا العمل مع أي شخص آخر من قبل؟

المتهم: لا!!

المحقق: إذن كانت هذه هي أول مشاركة لك؟

المتهم: (صمت!)

فالتصمت قرينة دالة على مشاركة المستجوب في الجريمة، وإنما قام المحقق بإيقاعه في الفخ من خلال التلاعب باللغة على مستوى بنيتها السطحية والعميقة، من خلال تكرار الأسئلة بطريقة غير متتالية.

8/ الدراسة العملية:

قمنا بتوزيع مجموعة من الإستمارات الهجينة ما بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة على أعوان الأمن الوطني تخصص شرطة قضائية، ما يقدر بـ عشرين استبانة، انقسم مجتمع الدراسة من حيث عدد الأفراد إلى تسع إناث والباقي ذكور، تتنوع رتبهم من حافظ، حافظ أول، مفتش، ضابط أو ما يسمى حالياً ملازم أول. بينما تتراوح خبراتهم من سبع سنوات إلى ثلاثين سنة. ما سنح بتنوع الإجابات تعلقاً بالخبرة الممارسة، وكذا تبيين الإجابات الخاصة بالأسئلة المفتوحة.

الجزء 1: التحقيق

يتعلق مضمون هذا الجزء باستكشاف عمليات التحقيق عدداً وآداء وكيفية. حتى نتيقن حقيقة امتهان عمليات التحقيق من حيث الأسباب، التدريب، المستوى التعليمي وانعكاسه على إجادة عملية التحقيق، وكذا الصعوبات التي تعترض سبيل المحقق، بينما نمهد من جهة أخرى للخطاب اللغوي المستعمل أثناء سيرورته.

صرح جلّ المستبنيين بالتحقيق في قضايا متعددة أقلها عشرين تحقيقاً، وكذا حضور عمليات التحقيق مع المتهمين، وذلك لأسباب تعود إلى التكليف من قبل محافظ الشرطة (المسؤول عن الخلية الأمنية) بالتحقيق بنسبة تقارب 50 %، كما تفيد النسبة ذاتها أنهم يزاولون التحقيق بموافقة مبدئية وتحفظ على بعض القضايا،

وليس على سبيل الفرض والإجبار من منطلق الرتبة، أما 24 % يشترك فيها المفيدون بالموافقة المبدئية على التحقيق بالتساوي فيما بين عدم الإجبار أو بغية التعاون مع الزملاء. تبقى نسبة 2% كانت من نصيب عدم الإجابة، كما أنّ الخيارات المقترحة الأخرى كالرفض أو التكليف من خارج مؤسسة العمل لم تحظ بأي تنويه.

فيما اختار الشرطي للقيام بالمهمة وترشيحه من قبل الزملاء حققت نسبة 45% ، قد يتعلّق ذلك بجودة الممارسة، أو الذكاء في عملية التحقيق، بينما عملية التطوُّع الدّاتي فقد قاربت نسبة 3% ، إنّ عملية التحقيق بدل زميل لغياب مبرّر استحوذت على نسبة 2% . وبالتالي فممارسة مهنة التحقيق ليست بالأمر الهين، وإنّما تفعل تطبيقا للواجبات المهنية.

فيما يخصّ تلقّي التدريب التكويني في مجال التحقيق جاء على حسب إفادات المعنيين بنسبة 95 % إيجابا إذ معظمهم ما يقدّر بنسبة 80 % يصرّحون بتلقّي التكوين في شكله النظري والتطبيقي، أمّا عن مضمونه فنسبة 75 % تحيل على تحليل الخطاب القانوني، و23 % خصّصوا التكوين لمجال نوع الجرائم، فيما نسبة 1 % تمّ تشاركها بالتساوي ما بين الإجابة بالتكوين في اللغة، وعدم الإجابة. قد يرجع ذلك إلى عدم التركيز أثناء تلقّي التدريبات التكوينية، أو عدم التمييز بين مضامينها، إذ تجزم السّنّدات التكوينية¹⁶ بالتنوع في مضامين التدريبات. من المواضيع المتناولة علم الإجرام ، القانون الجنائي العام، شرطة حفظ النّظام، الحريات العامة، شرطة المرور، تقنيات مكافحة الإجرام، إنّ من شأن هذه التكوينات النظرية أن تشدّ عضد المحقّقين في سلك الشرطة القضائية أو غيرها من المسالك، على الأقل على مستوى المعارف.

غير أنّ 4 % نفوا ذلك، لا يمكننا الجزم أنّ الأمر يتعلّق بسنّ معيّنة أو فترة محدّدة إذ أعمار خبرات المصرّحين تتراوح بين أربع سنوات إلى ثلاثين سنة، قد يرجع ذلك إلى عدم تلقّيهم التدريب فعلا، سواء أكان مسبقا أو أثناء التّربص، أو ربّما لتصلّهم من مسؤولية الإفادات الفعلية في الإجابات، إذ لا يُستبعد ذلك فعلا كونهم أجابوا عن السّؤال الفرعي الوارد بعده بنوعية التكوين، 50 % أفادوا بتلقّي التكوين النظري والتطبيقي في إطار التّدرب على الخطاب القانوني وتحليله بنسبة تقارب 90 %، فيما 50% أرجأته إلى تكوين تطبيقي فحسب، متّركا على تلقّن علم الجرائم بالنسبة ذاتها .

بينما نسبة 1% من المستبينين لم يقدّموا إجابة عن السّؤال، بينما أحوالوا على التكوين بنوعيه بنسبة 100 %، محيلين على دراسة مواضيع لغة الجسد بنسبة 30 %، نوع الجرائم 30 %، وتحليل الخطاب القانوني 40% . يبرز ذلك حتما بعدم انضباط عيّنة الدّراسة بالإجابة على كلّ الأسئلة.

والحديث عن صعوبات التحقيق التي تعترض أفراد الأمن قبل، أثناء وبعد عملية التحقيق ، 0 % من المستبينين لم يجيبوا عن السّؤال المفتوح، فيما النسبة المتبقية قدّمت أجوبة متنوّعة ومتعدّدة خلال مراحل التحقيق:

قبل عملية التحقيق:



- انعدام الدليل
- نقص الأدلة التي تدين المتهم
- عدم ثبوت الأدلة
- عدم استكمال الأدلة والقرائن
- عدم معرفة شخصية المتهم
- جمع المعلومات
- انعدام التقنيات
- نقص الوسائل المادية
- المعلومات غير الكافية حول القضية

أثناء عملية التحقيق:



- سلوكات المتهم
- عدم تجاوب المتهم
- التلاعب في التصريحات وتضارب الشهود
- الكشف عن الدلائل والبراهين للوصول إلى فاعل الجريمة.
- نقص الوسائل، التنقل والاتصال
- نقص المساعدة من الإدارة

بعد عملية التحقيق:



- الخوف من ارتكاب الأخطاء
- خطأ في الاجراء التطبيقي أو الميداني
- الخوف من الوقوع في أخطاء قانونية
- تقديم الأطراف في وقت محدد

- ضيق الوقت في بعض القضايا

- التأكد من إدانة المتهمين

تتنوع الإفادات حول نوع الصعوبات التي تعترض سبيل المحقق والتي تتمحور أساسا حول غياب أو نقص الأدلة، نقص التقنيات والوسائل، وكذا سمات المتهم وسلوكاته وما اللغة إلا أحد ملامح التلاعب التي يנהجها المتهم في سبيل تضليل مسار التحقيق.

أما عن مصدر صعوبة التحقيق، يشير أفراد مجتمع الدراسة بنسبة 31 % إلى أنه يتعلق بنوع القضية، فيما يفيد 10% منهم أن المتهم هو المسؤول عن الصعوبة، ويرجح 49 % إلى أن الأمر يتعلق بهما معا، بينما 10% لم يضمّنوا السؤال إجابة.

يتفق جلّ أفراد الأمن فئة الدراسة بنسبة 100 % على ضرورة تلقي المساعدات لانجاز التحقيق ذاكرين بعض أنواعها من قبيل:

✓ الحاجة إلى الوسائل المادية والبشرية

✓ حاجات إدارية ، ميدانية واستطلاعية نتيجة النقص التكويني وضرورة تحديث المعلومات والتقنيات.

✓ معلومات حول كيفية تقصي الحقائق بالأدلة المقنعة.

✓ معلومات حول طبائع المتهمين وسلوكياتهم ما يتعلق بعلم الإجرام

✓ استشارة وكيل الجمهورية، والذي يقوم بتحديد مسالك أفراد الأمن التحقيقية.

✓ مساعدات تقنية.

✓ توفر الشهود لإتمام عملية التحقيق.

✓ الحاجة إلى الأدلة المساعدة في استجلاء طريق العدالة.

✓ الحاجة إلى مساعدات الزملاء.

✓ استغلال المعلوماتية.

الجزء الثاني : اللغة

أمّا في خضمّ التساؤل عن الجانب اللّغوي في مجال التّحقيق، سطرّ ت الباحث نسقا من الأسئلة محاولة من خلالها التّبصر في آليات الخطاب القانوني ونوعيته أثناء عملية التّحقيق، لتستشف ضرورة الإستعانة بمختصّين وخبراء لغويين قصد تقديم يد المساعدة للمحقّقين.

❖ بالنسبة للّغة المستعملة في عملية التّحقيق، تشير نسبة 50 % من أفراد الأمن فئة الدّراسة أنّهم يستعملون اللهجة العاميّة أثناء عملية التّحقيق، بينما نسبة 45 % أكّدت استخدام العربية الفصحى جنبا إلى جنب مع اللهجة العاميّة. نسبة 2 % أشارت إلى استخدام الفرنسية في بعض قضايا التّحقيق، لتتوخّى نسبة 2 % عدم الإجابة عن السّؤال. فالخطاب اللّغوي أثناء التّحقيق لهجي محض، تتخلّله بعض الكلمات الفرنسية لطبيعة اللهجة المتداولة، ثمّ استخدام اللّغة العربية الفصحى في أحيان كثيرة ما هو إلّا تجسيد للغة القانون بموادها اللّسانية الخاصّة.

❖ تتنوّع الصّيّغات اللّغوية للأسئلة ما بين أسئلة مفتوحة وأخرى محدّدة، قد يصوغ المحقّق التّوعين معا للقصد نفسه منتهجا تقنية التّلاعب اللّغوي، وقد جاءت النتائج الآتية مبيّنة نسب استخدام هذه الأسئلة، تحيل نسبة 61 % إلى استخدام التّوعين معا، فيما تفيد نسبة 30 % استخدام أسئلة محدّدة. أمّا عن الأسئلة المفتوحة كان من نصيبها ما يقارب 8 % من الإجابات بالاضافة إلى عدم الإجابة والتي استحوذت على نسبة 1 %.

❖ إنّ التساؤل عن تطبيق اللّسانيات القضائية في مسار التّحقيق القانوني الجزائري أثار جدلا لدى أعوان الأمن الوطني، إذ لا علم لهم بالجمال، ذلّت الباحثة معناها وأبانت مفهومها على هامش ورقة الإستمارة الإستبائية، ما يسرّ فهم أفراد مجتمع الدّراسة، ومكّنهم من إبداء آرائهم وطرح إجاباتهم، نسبة 60 % أشاروا إلى انتهاجها في عملية التّحقيق، فيما نفى ذلك ما يقارب 10 %، والتزمت نسبة 30 % بعدم الإجابة.

❖ من جانب آخر، تنوّعت إجابات المستبئين حول السّلوّكات اللّغوية المنتهجة من قبل المتّهمين أو حتّى الشّهود أثناء عملية التّحقيق، إذ كان المراد التّركيز على ضرورة اعتبار اللّغة أداة كباقي الأدلّة للتّحقيق في الجرائم، يشير 90 % إلى أنّ اللّغة تساعد في اكتشاف الحقيقة، 8 % نفوا ذلك وربطوا الأمر بنوع القضية و الأدلّة المتحصّل عليها، فيما لم يقدّم ما يقارب 2 % إجابات عن السّؤال. يقول الأستاذ برهما Dr. S. Prema في ذات الصّدّد أنّ "اللّغة دليل الحقيقة، لذلك يمكن استخدام إمكانيّاتها الحقيقية في التّحقيق الجنائي والمدني، العدالة والقانون"¹⁷، فقد خوّلت اللّسانيات القضائية للغة حقّ اقتحامها مجال القانون والاستناد إليها في عمليات التّحقيق.

أمّا أفراد النّسبة الأولى فقد أشاروا إلى سلوك تغيير التّصريحات بالإيجاب والتّفي أثناء عملية التّحقيق بنسبة 55 %، إنّ مبدأ التّناقض هذا يؤكّد التّهمة على الجاني ويرفع نسبة الاعتقاد بارتكابه لها، أمّا بالنسبة للشاهد فقد

تدلّ على محاولة تضليل العدالة، التستر، الشراكة في فعل الجريمة...، فيما صرّح 50% منهم أنّ الإرتباك في عملية التّطرق دليل على ارتكاب الجريمة أو عدم صحّة الشّهادة التي يدلي بها الشّاهد، بينما 20 % رأوا أنّ التراكيب المستخدمة في صياغة الإجابات لها دور في تيسير مسلك التّحقيق، علما أنّ بعض الإجابات قد صوّتت لأكثر من خيار. فيما التزمت نسبة 5% بعدم الإجابة.

ما تعلّق بالتراكيب المستخدمة في الإجابات تناولت أسئلة فرعية، خصّها أفراد الأمن بإجابات متنوّعة عملت على تثمين مسار الباحثة في عملية التّحقيق العلمي للخطاب القانوني المنتهج، إذ أحوّلت نسبة 35% إلى استخدام جمل اسمية وفعلية معا من قبل المتّهم أو الشّاهد، بينما اختار استخدام الجمل الفعلية فقد حصد نسبة 10 % ، والجمل الإسمية بنسبة 15 % ، فيما أشارت نسبة 42 % إلى سوء صياغة الجمل، هذا واكتفى اقتراح استخدام أدوات الرّبط والعطف في صيغ سرد الإجابات بنسبة 2 % . بينما نسبة 10 % لم تعر السّؤال اهتماما. قد ينجّر ذلك على عدم انتباههم أو تركيزهم على الأمر منقبل، رغم أنّ له دور هام في استقراء الدّلالات، فالجمل الفعلية في التّصريحات أكثر تأثيرا وتأكيذا على صحّتها، بينما الجمل الإسمية أو عدم وجود الانسجام والإتساق في خطاب المتّهم أو الشّاهد يدفع للتّشكيك في صحته.

ذكر بعض أفراد الأمن سلوكات لغوية تثير الشكّ لديهم خلال مسار التّحقيق، من قبيل فتح العينين، التلعثم في الكلام، القلق، رجفة اليدين، التّطر إلى الأرض بدلا من النّظر إلى وجه المحقّق، تشبيك اليدين، تعدّد هذه السلوكات عوامل مساعدة في عملية التّحقيق، تشكّل في مجملها ما يسمّى بلغة الجسد، وقد يتمّ التعرف عليها أكثر من خلال الاطّلاع على علم الإجرام وطبائع المجرمين.

✚ خصّصت الباحثة جانبا لتحليل الخطاب اللّغوي، فالتّمكّن منه حسب إفادات أفراد الشرطة كان بنسبة 70 % كاجتهاد فرديّ، فيما تتقلّص النسبة إلى 20 % للإكتفاء بالكفاءة الدّاتية، والتزم 10 % بعدم الإجابة. نبيّن من لال ذلك، أنّ غياب المحلّل اللّغوي جعل المحقّق من أفراد الأمن يجهل لتحليل بعض الألفاظ والعبارات المستخدمة من قبل المتّهم أو الجاني على حدّ سواء.

✚ إنّ الموافقة على الإستعانة بمخصّصين لغويين حسب أفراد الشرطة استحوذ على 75 %، موافق بشدّة 10 %، غير موافق وغير معارض 10%، عدم الإجابة 5 %، فيما لم يعترض على ذلك أحد. يفيد ذلك في تخفيف العبء على أفراد الشرطة من مباحثة القضايا اللّغوية، والحصول على أدلّة لغوية جاهزة تيسّر نهجهم التّحقيقي. وعن نوع الإستعانة كما جاء حسب إفادات أفراد الشرطة، ف 80 % منهم يحتاجون إلى استعانات داخلية ، و 15 % يحتاجون استعانات خارجيّة، بينما 5 % لم يجيبوا عن السّؤال.

من أهمّ أوجه الحاجة إلى المساعدة في تحليل اللّغة :

- ✓ إذا استوجبت اللّغة متخصصا في اللّغة.
 - ✓ ضرورة استشارة وكيل الجمهورية في بعض المسائل اللّغوية.
 - ✓ التحقيق مع أجنبي أو قبائلي .
 - ✓ التحقيق مع ذوي الإحتياجات الخاصّة.
 - ✓ نوع المتّهم ونوعية القضية.
 - ✓ الجريمة الغامضة.
 - ✓ الحاجة إلى طبيب نفسي.
 - ✓ في حالة عدم ثبوت الأدلّة يتمّ التركيز على اللّغة.
 - ✓ البصمات في حالة النّصوص المكتوبة .
 - ✓ الخطّ.
 - ✓ الصّوت في حالة حضور الجريمة أو وجود تسجيلات صوتية.
- لا يكاد عاقل ينفي ذلك، فقد ورد على ألسنة المتخصّصين في المجال أنّه ومنذ زمن بعيد " كانت هناك حاجة ملّحة إلى تحديد المتحدّثين في المحاكم لتوضيح الرّأي المطروح بواسطة الشّهود، بالتّأكيد، كلّ شخص في ساحة المحكمة لديه أهداف محدّدة، فمن شأن المحامي على سبيل المثال السّعي لإقناع المحلّفين بأنّ المدّعى عليه مذنب أو بريء، بينما اللّغويّ يسعى إلى إبداء رأي المدّعى عليه وشرحه، فكلاهما يتعاون لخدمة القضيّة وكشف الحقيقة، رغم اختلاف وجهات أنظارهم " ¹⁸، ولعلّ الحاجات المذكورة سابقا والتي من شأنها حلّ بعض المشاكل المتعلّقة باللّغة بنوعها المنطوقة والمكتوبة، من اختصاص الخبير اللّغوي المتمرّس.
- ✚ فيما يخصّ استعانة الزملاء بمختصّين لغويين، ينفي 50 % ذلك، بينما يؤكّده 40 % من أفراد الأمن، 8 % يجيبون بعد العلم، و 1 % تنزّهوا عن الإجابة. قد نرجع المؤكّدين ممّن يجتهدون في مسار تحقيقاتهم إلى التّبصّر في اللّغة وتحليلها.
- ✚ أمّا عن التّساؤل حول تخصيص منصب لمتخصّص لغويّ، ينفية 55 % من أفراد الأمن ذلك، فيما يقرّه 40 % لدواعي ضرورة، والتزم 5 % بعدم الإجابة.

يرى 95 % من أفراد الأمن عينة الدراسة ضرورة توفير مناصب لمتخصصين لغويين من أجل المساعدة في تحليل الخطاب اللغوي أثناء عملية التحقيق. 4 % يرفضون ذلك، و 1 % تجنبوا الإجابة عن السؤال.

تتمثل غاية التساؤل عن كيفية الاستفادة من اللسانيات القضائية في التعرف على مدى استيعاب أفراد الأمن لها ، أم أنّ إجاباتهم كانت عبثية، نسبة 20% منهم لم تجب عن السؤال، فيما النسبة المتبقية أحالت على ضرورة الاستفادة منها حسب طبيعة القضية ونوعية التحقيق من خلال الاستعانة بمتخصصين لغويين، في سبيل إقامة علاقات بين اللغة الشفهية ولغة الجسد حسب رأي 80 % من أفراد الأمن الذين أجابوا عن السؤال، والبقية تميل إلى الإقتراح الخاص بتحليل لغة الخطاب.

يتمحور الجزء الأخير من الاستبيان حول العوامل التي تساعد اللسانيات القضائية في سيرورة التحقيق، إذ صنفتها الباحثة إلى خيارات نسقية وأخرى سياقية، أما أولاهما فتتعلق بكل من:¹⁹

- ✓ اللهجة 45 % خاصة وأنّ المجتمع الجزائري يعرف بتباين اللهجات على الأصعدة الجهوية والمحلية.
- ✓ اللكنة 25% . والتي تفيد في تعيين بيئة المتهم وشخصيته.
- ✓ تحليل اللغة الأم 45 % قد تتداخل في مفهومها مع اللهجة، لكن يمكن أن تفضي إلى ما هو أبعد من ذلك من قبل الفئة الأمازيغية أو حتى المفرنسة.
- ✓ الخطاب اللغوي 10 % اعتمادا على البعد التداولي في عملية التحقيق، تنقيبا عن مقصدية المتحدثين وتأويل الدلالات المنشودة. (طبيعة أسئلة قاضي التحقيق 25 %، وكيل الجمهورية 30 % ، محقق الشرطة 55 % ، المتهم 40 % ، الشاهد 10 %) فالخطابات المقترحة تتكامل فيما بينها بنية ودلالة كونها تشكل نمطية حوارية، إنّما تكمن الفروق الجوهرية مثلا في مدى اتفاق أو تباين التصريحات أثناء الإجابة عن الأسئلة الموجهة من قبل أطراف متعددة
- ✓ المصادقية اللغوية بنسبة 10 % ، فمن الضروري بمكان تدوين التصريحات كما جاءت على لسان المتهم أو ألسنة الشهود دون أي تحريف أو تغيير، لأن ذلك سينعكس على مصادقية النتائج المتوصل إليها من قبل المحقق اللغوي. إذ "ما وجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أثناء مسار التحقيق هو لغة المتهم أو الشاهد كما وردت بحذافيرها، وليس ما كتب من قبل الكاتب ، فالوثائق المكتوبة المقدمة للتحقيق هي مجرد أدلة شفوية بدلا من المستندات القانونية المنطوقة، يتخللها التصرف في الحديث." ²⁰.

أما عن الخيارات السياقية، اقترحت الباحثة جملة من العوامل المساعدة:

✓ عوامل أنثروبولوجية تتمثل في علم طبائع المجرم²¹ الذي قُدّرت نسبة التّنبؤ به بـ 98%، عدم الإجابة 2 % ، تتنوّع هذه العوامل ما بين الجسمانية بنسبة 00% ، النفسية بنسبة 05 %، و كلاهما بنسبة 85 %، بينما عدم الإجابة حصدت نسبة 10 % ، ذلك أنّ التزوّد بمعلومات حول هذه العوامل يساعد اللّسانيات القضائية في عملية التّحقيق اللّغوي، أوليست اللّغة مرآة صاحبها.

وعن الاستعانة بلغة الجسد في مسار التّحقيق؟ صوّت أفراد الأمن بنعم بنسبة 90 % ، تنويها لما تكتسيه من أهميّة في تكوين فكرة أوليّة حول الشّخص المستهدف والقضية المطروحة للتّحقيق. بينما لم يجب عن ذلك 10% منهم.

أمّا عن أهمّ السلوكات التي تُراعى أثناء عملية التّحقيق، يذكر أفراد مجتمع الدّراسة أهمّ خصائصها كالسلوكات المشبوهة، عدم التّركيز، سلوكات نفسية، تأثير المواد الكيميائية، تناول المهلوسات، تعاطي الخمر، الانهيارات العصبية، الخوف، البكاء، التناقض في الكلام، الصّمت، تغيّر في لون الوجه كالأحمرار أو الاصفرار، التردّد في الكلام، الهروب أو الخروج عن الموضوع، القلق، العصبية، التّدم.

✓ الأخذ بالعوامل النفسية للمتهم : يؤكّد ذلك 95 % من أفراد الأمن، بينما تتحاشى نسبة 5% الإجابة،

يتفق معظم المجيبين عن السّؤال على تنوّع الاختلالات النفسية ما بين اختلالات غريزية كالمقاتلة أو الغريزة الجنسية 40 % ، عقد نفسية كعقدة التّقص أو الذّنب 55 % ، أمراض نفسية كالّتخلّف النّفسي 45 % ، عواطف منحرفة كالميل للشّر 40% ، كره الغير 60 % . والتي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية التّحقيق في شكله العام والتّحقيق اللّغوي بصفة خاصّة.

✓ الأخذ بالعوامل الاجتماعية في عملية التّحقيق أمر لا مناص منه، أكّده أفراد الشّرطة بنسبة 70% ، بينما نفاه ما يقارب نسبة 10%، ولم تجب عن السّؤال نسبة 20 % . ولا يكاد يختلف إثنان عن مدى تأثير الواقع الاجتماعي في سلوكات أفراد المجتمع، لا سيما الفئة الهشّة وجدانيا ما يجعلها أكثر عرضة لاقتراف الجرائم، يرجع البعض هذه العوامل إلى الأهل، الزّملاء في العمل أو الدّراسة بنسبة 85 %، والبعض بنسبة 20 % إلى البيئة العامّة كالمجتمع أو بعض المشاكل السّياسية ، بينما لم تنتق نسبة 15% أحد الخيارين أو كليهما .

خاتمة:

إنّ اللّغة سنام ذروة المجتمعات، بما تنبعث سيرورة التّواصل، خوّل لها أن تقتطع أشواطاً بحثية في قطاعات علمية متباينة، والقانون منبر العدالة التي تشيّد هرمية البناء المجتمعي، استحوز ولا زال على اهتمام

حفيظة القائمين على شؤونه ضمن سياسة الدولة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها السياسية على وجه العموم، والأمنية على وجه الخصوص، وعليه، فلغة القانون والقضاء اكتسبت سلطة آتية، أوجبت إناطتها باهتمام بليغ .

كما لم تعد اللسانيات القضائية خياراً آلياً أمام سلك القضاء الجزائري، بل أمست إجراء منهجياً وجب تبنيه سعياً لتحقيق العدالة في حال كانت اللغة جزء رئيساً في مساراتها. فبعد الدراسة الميدانية، تلخص للمطلع عليها غياب وتغييب الإجراءات النظرية والتنظيرية لهذا العلم إلا في بعض حالات الاجتهاد، التي تفرض الحاجة إلى مساعدات داخلية أو خارجية من شأنها إعاقة مسار التحقيق أو تمديد إجاءاته الزمنية. ما يؤزّر الناظر للإستغراب، أنه ورغم الصيحات التنظيرية لللسانيات القضائية على منابر الجامعات بقيت رهن صفحات المداخلات والمقالات، وأمر تطبيقها وميدانيتها واقع لم يتحقق ومأمول لم يُنشد.

الإحالات:

¹ - Coulthard & Johnson. 2010, The Routledge Handbook of Forensic Linguistics, published in the USA and Canada, Routledge, p01.

2- international dictionary of english 1995, Great Britain Cambridge university press, first published , , 610.

3 - A S Hornby : Oxford Advanced Learner's Dictionary of current English, GB, Oxford university press, , fifth edition, p276.

4 - ينظر محمد عوض: 1998م قانون العقوبات، القسم العام، مصر ، دار المطبوعات الجامعية، ص 32.

5 أنطونيوس نادر: 2019م، اللسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طريق اللغة

<https://www.facebook.com/2045458292418367/posts/2546982558932602/>

6 view Malcom C_ Johnson A 2010 An introduction to forensic linguistics : language in evidence London Routledge, p 5.

7 - ينظر جون أولسون: 2008م علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون ، تر محمد بن ناصر الحقباني، السعودية، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، ص 2.

8 - Coulthard Malcolm and Johnson Alison: 2007, Current debates in forensic linguistics, p(1-2).

9 - Maite Correa: Forensic Linguistics: 2017, An Overview of the Intersection and Interaction of Language and Law, Handbook of Research and Practice in Heritage Language Education, USA KALBOTYRA / LINGUISTICS, p05.

10 - Hall Smith, and Wicaksono, 2011. Mapping Applied Linguistics: A Guide for Students and Practitioners. New York: Routledge, p279.

11 - view SOLAN, LAWRENCE M. 2006. Linguistic experts as semantic tour guides. Forensic Linguistics.. New York: Oxford U Press, p19.

12 - view Levi J N (1994) Language and the Law: A Bibliographic Guide to Social Science. Research in the USA, Chicago: American Bar Association.

13 - view TIERSMA, PETER M. 1995. Dictionaries and death: Do capital jurors understand mitigation? Utah Law Review, 1-49.

14 - view Malcom C_ Johnson A 2010 An introduction to forensic linguistics : language in evidence ,P15.

15 - ينظر علاء التميمي: 2020، صفحة اللسانيات الجنائية على الفيس بوك، منشورة بتاريخ 19 سبتمبر.

16 - سندات الشرطة التكوينية، 2017/2016. الجزائر، مركز التكوين والتّحضير، الأمن الوطني لولاية سيدي بلعباس، المديرية العامة للأمن الوطني.

17 - Dr. S. Prema: March 26-28 2018, Introduction of the Workshop on Forensic Linguistics, A report of the three-day workshop on Forensic Linguistics, Department of Linguistics , University of Kerala, India, , p5.

18 - Siddig Ahmed Ali/ Mohamed Abd Allah Abd Algane: 2013, The Role of Forensic Translation in Courtrooms Contexts , Arab World English Journal, www.awej.org p177

19 - تجدر الإشارة إلى أن بعض أفراد العينة اختاروا أكثر من اقتراح.

20 - Malcolm Coulthard and others: 2017, An Introduction to Forensic Linguistics; New York, Routledge E2, , p3.

21 - رؤوف عبيد: 1985م، أصول علم الإجرام والعقاب، مصر، دار الفكر، ط6، ص32.

قائمة المصادر والمراجع:

1. جون أولسون: 2008 علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون ، تر محمد بن ناصر الحقباني، السعودية، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع.

2. رؤوف عبيد: 1985م، أصول علم الإجرام والعقاب، مصر، دار الفكر، ط6

3. محمد عوض: 1998م قانون العقوبات، القسم العام، مصر ، دار المطبوعات الجامعية.

4. أنطونيوس نادر: 2019م، اللسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طريق اللغة:

<https://www.facebook.com/2045458292418367/posts/2546982558932602>

5. سندات الشرطة التكوينية، 2017/2016. الجزائر، مركز التكوين والتّحضير، الأمن الوطني لولاية سيدي بلعباس، المديرية العامة للأمن الوطني.

6. علاء التميمي: 2020، صفحة اللسانيات الجنائية على الفيس بوك، منشورة بتاريخ 19 سبتمبر.

7. A S Hornby : Oxford Advanced Learner's Dictionary of current English, GB, Oxford university press, , fifth edition

8. Coulthard Malcolm and Johnson Alison: 2007, Current debates in forensic linguistics, London, Routledge

9. Coulthard Malcolm & Johnson Alison . 2010, The Routledge Handbook of Forensic Linguistics, . USA and Canada , Routledge.

10. Coulthard Malcolm and others: 2017, An Introduction to Forensic Linguistics; New York, Routledge

11. Hall Smith, and Wicaksono, 2011. Mapping Applied Linguistics: A Guide for Students and Practitioners. New York: Routledge

12. international dictionary of english 1995, Great Britain Cambridge university press, first published

13. Levi J N (1994) Language and the Law: A Bibliographic Guide to Social Science. Research in the USA, Chicago: American Bar Association.
14. Maite Correa: Forensic Linguistics: 2017, An Overview of the Intersection and Interaction of Language and Law, Handbook of Research and Practice in Heritage Language Education, USA KALBOTYRA / LINGUISTICS
15. SOLAN, LAWRENCE M. 2006. Linguistic experts as semantic tour guides. Forensic Linguistics.. New York: Oxford U Press
16. TIERSMA, PETER M. 1995. Dictionaries and death: Do capital jurors understand mitigation? Utah Law Review
17. . S. Prema: March 26-28 2018, Introduction of the Workshop on Forensic Linguistics, A report of the three-day workshop on Forensic Linguistics, Department of Linguistics , University of Kerala, India
18. Siddig Ahmed Ali/ Mohamed Abd Allah Abd Algane: 2013, The Role of Forensic Translation in Courtrooms Contexts , Arab World English Journal, www.awej.org .